



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

قرار وزير المالية

رقم (٢٦٣) لسنة ٢٠١٤

بشأن قواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية

المقررة بالقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤

وزير المالية

- بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته،
- وعلى القرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة ،
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٠) لسنة ٢٠١٤ بزيادة المعاشات اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١ ،
- وبناء على ما عرضه رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة .

قرار

(المادة الأولى)

تمنح العلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٤ للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الدائمين والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والعاملين بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوى المناصب العامة والربط الثابت .

(المادة الثانية)

تحتسب العلاوة الخاصة المقررة بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه بنسبة ١٠% من الأجر الأساسي أو المكافأة الشاملة المستحقة للعامل في ٢٠١٤/٦/٣٠ أو عند التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ في أى من الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار وذلك بدون حد أدنى أو حد أقصى ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل ، ولا تضم إلي الأجر الأساسية.



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

(٢)

ويستمر حساب العلاوة المشار إليها في السنوات المالية التالية بذات النسبة وفقاً للأجر الأساسي في ٢٠١٤/٦/٣٠ .

ولا يعتد عند حساب العلاوة بأية مكافآت أو رواتب إضافية أو بدلات أو علاوة إجتماعية أو علاوة إضافية أو العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين أرقام ١٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ، ٧٠ لسنة ٢٠١٠ والمرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١ والقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٢ والقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٣ .

(المادة الثالثة)

لا تصرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه للعاملين الآتي بيانهم :

(١) العاملون الذين يعملون في الخارج بمختلف الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار ، وذلك فيما عدا العاملين الذين يعتبر عملهم بالخارج امتداداً لعملهم الأصلي .

(٢) العاملون المعارون للعمل خارج البلاد أو للعمل بالداخل لغير الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار .

(٣) العاملون الموجودون بالداخل في أجازة خاصة بدون مرتب .

(٤) من لا يتقاضى مرتبه في الداخل من العاملين الموجودين بالخارج في أجازات خاصة أو أجازات أو منح دراسية أو بعثات ، وذلك طوال مدة الأجازة أو المنحة أو البعثة .

وتصرف العلاوة للعاملين المشار إليهم أعلاه عند العودة من العمل في الخارج أو الإعارة أو الأجازة أو المنحة أو البعثة ، وذلك اعتباراً من تاريخ تسلمهم العمل بالداخل وعلى أساس الأجر الأساسي في ٢٠١٤/٦/٣٠ .

(المادة الرابعة)

يكون صرف العلاوة الخاصة الشهرية للعاملين المنتدبين من الجهة المنتدبين منها ، وللمعارين من الجهة المعارين إليها .



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

(٣)

(المادة الخامسة)

تصرف العلاوة الخاصة للعاملين المؤقتين بالشروط التالية :

- (١) أن يكون قد صدر بشأنهم قرار من السلطة المختصة .
- (٢) أن يتم الخصم بالعلاوة المذكورة على الاعتمادات التى يخصم عليها بأجورهم وذلك تحت عنوان (العلاوة الخاصة) .

ولا يستحق هذه العلاوة العمال التابعون للمقاولين أو لمتعهدى أداء أشغال أو أعمال معينة لدى الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار .

(المادة السادسة)

فى حالة الجمع بين المعاش ودخل من العمل فى إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، يكون صرف العلاوة الخاصة التى تقررت بالقرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ والزيادة التى تقررت للمعاشات بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٠) لسنة ٢٠١٤ المشار اليه وفقاً للضوابط التالية :

أولاً : إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه ويقل سنه عن الستين تصرف له العلاوة الخاصة بتوافر شروط استحقاقها ، وعلى جهة عمله أن تخطر جهة صرف المعاش بذلك ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما ، أما إن كانت العلاوة تساوى الزيادة فى المعاش أو تزيد عنها فلا تصرف له الزيادة فى المعاش .

ثانياً : إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه وبلغ سن الستين أو جاوزها تصرف له الزيادة فى المعاش ، فإن كانت هذه الزيادة أقل من العلاوة الخاصة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها بعد الحصول على بيان رسمى من الجهة القائمة بصرف المعاش بقيمة الزيادة المستحقة له .

ثالثاً : إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن الغير يحق له الجمع بين العلاوة الخاصة والزيادة فى المعاش بمراعاة أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بحسب الأحوال .



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

(٤)

(المادة السابعة)

يخصم بالعلوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بالنسبة إلى الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة (جهاز إداري - وحدات الإدارة المحلية - هيئات خدمية) على إعتمادات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) بموازنة كل جهة بمجموعة الأجور والبدلات النقدية والعينية ببند مزايا نقدية بنوع العلوة الخاصة .

وعلى الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة موافاة وزارة المالية في موعد غايته آخر يناير ٢٠١٥ بموقف الصرف الفعلي واحتياجاتها لتعزيز الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين " بعد استنفاد وفوره في حدود ما لا يتجاوز قيمة هذه العلوة . ويسرى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة على الهيئات العامة الاقتصادية .

(المادة الثامنة)

على الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف العلوة الخاصة الشهرية المقررة في المادة الأولى من القرار بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه في مواعيدها ، وذلك وفقاً لأحكام هذا القرار .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزير المالية

هاني قدري دميان

تحريراً في: ٢٠١٤/٧/١٣